الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

«المباني» ترفع حصتها في «شمول القابضة» بالسعودية إلى 60٪

رفعت شركة المباني، ملكيتها في شركة شمول القابضة إلى 60٪ بنسبة 5٪ من رأسمال الشركة وبما يعادل 105 ملايين ريال سعودي. وأشارت المباني في بيان للبورصة، أن باقي حصص شمول موزعة بين شركة رفاة الخليج المحدودة بالسعودية التي تستحوذ على 35٪، و5٪ لشركة المرقاب المملوكة لشركة محمد حمود الشايع. وأوضحت المباني أن الأثر المالي لذلك الإجراء هو زيادة استثمارات الشركات التابعة لها خارج الكويت. وكانت المباني أعلنت في منتصف نوفمبر الماضي، أن شمول قامت بزيادة رأسمالها ليصبح 1,9 مليار ريال سعودي.

بزيادة الفائدة على سندات الدين العام وتنظيم السيولة ربع نقطة مئوية

«المالية» و«المركزي» يخففان عن البنوك عبء رفع فائدة الإيداع

محمود صبحي ـ مصطفى صالح

اكتملت أمس حلقات تخفيف الحكومة وبنك الكويت المركزي العبء عن البنوك الناتج عن ارتفاع تكلفة الائتمان بسبب زيادة الفائدة على الودائع ربع نقطة مئوية في 19 يونيو الماضي على الرغم من تثبيت «المركزي» سعر الخصم المحدد للفائدة على الاقراض لتبقى دون تغيير عند 2,75٪ حيث أعلن «المركزي» أمس نتيجة اصدار سندات دين حكومي لاجل عام واحد بزيادة ربع نقطة مئوية عن آخر اصدار قبل رفع الفائدة على الايداع فيما كان قد رفع «المركزي» العائد على سندات التورق وتنظيم السيولة الذي اعقب رفع الفائدة بساعات من 1,5٪ الى 1,75٪ على سندات تورق مقابل لاجل 3 شهور.

وبذلك يتحمل كل من وزارة المالية وبنك الكويت المركزي اكثر من نصف قيمة الزيادة في تكلفة فائدة الودائع بدينار بالبنوك المحلية ما تصل الى قرابة 30 مليون دينار تتحمل وزارة المالية منها قرابة 9 ملايين دينار سنويا هي حجم الفائدة الاضافية نتيجة زيادة ربع نقطة مئوية خلال عام واحد حيث بلغ اجمالي قيمة اصدارات الدين العام المالي 2016 ــ 2017 الى 3,5 مليارات دينار ويصل اجمالي الفوائد التي تدفعها المالية على تلك السندات الى 58,7 مليون دينار.

فيما يتحمل «المركزي» باقي القيمة التي تتخطى 20 مليون دينار عن طريق الزيادة في الفائدة على سندات التورق وتنظيم السيولة وبلغت قيمة تلك السندات خلال العام المالي الماضي 8,3 مليارات دينار ويصل اجمالي قيمة الفوائد التي يدفعها المركزي على تلك السندات الى 94 مليون دينار.

زيادة التكلفة على البنوك

ستدفع البنوك المحلية قرابة 59 مليون دينار فوائد اضافية للقطاع الخاص من الافراد والشركات الذين يصل اجمالي ودائعهم الى 32 مليار دينار نتيجة زيادة ربع نقطة مئوية على فائدة الايداع بالدينار، وذلك بعد استبعاد ودائع بقيمة 8,5 مليارات دينار لا يتم دفع فائدة عليها وودائع بالعملات الاجنبية بقيمة 2,7 مليار دينار وذلك بشكل تقريبي، حيث يتم دفع الفائدة على الودائع الجديدة والتي تنتهي فترة استحقاقها ويتم تجديد مدة الاستحقاق مرة اخرى.

يصل حجم الودائع الاجمالية الى 41,46 مليار دينار منها ودائع حكومية بقيمة 6,7 مليارات دينار والباقي بقيمة 34,7 مليار دينار للقطاع الخاص منها 8,4٪ ودائع بالعملة الاجنبية لم يتم رفع الفائدة عليها.

يصل اجمالي حجم الودائع التي تزيد مدة استحقاقها عن سنة 4,9 مليارات دينار سوف تبدأ البنوك دفع فائدة على ما يتجدد منها، وذلك بحسب النشرة الشهرية للائتمان عن شهر ابريل الماضي الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

سندات بفائدة إضافية

أصدر بنك الكويت المركزي أمس سندات دين عام بقيمة 100 مليون دينار، لأجل عام واحد بعائد 2٪، وهو أعلى من العائد لآخر اصدار لمدة عام بربع نقطة مئوية والصادر في 7 يونيو الماضي والذي كان 1,75٪، وشهد الاصدار الجديد تغطية اقتربت من 6 مرات، ويستحق هذا الاصدار في 4 يوليو 2018.

كان آخر اصدار لسندات بنك الكويت المركزي والتورق المقابل في 20 يونيو الماضي، حيث أصدر سندات بقيمة 275 مليون دينار لأجل 3 أشهر، بعائد 1,75٪، وهو أعلى من العائد لآخر إصدار لمدة 3 أشهر بربع نقطة مئوية الصادر في مايو الماضي والذي كان 1,5٪، وشهد الإصدار تغطية تخطت 3 مرات حجم الإصدار، ويستحق سداد السندات في 19 سبتمبر المقبل.

ويتزامن هذا الإصدار مع استحقاق لسندات و«تورق مقابل» اصدرها البنك في 21 مارس 2017 لمدة 3 أشهر بقيمة 200 مليون دينار، وتستحق في 20 يونيو الماضي بعائد 1,5٪، وقد يكون جزءا من الإصدار الجديد لسداد هذا الاستحقاق.

زيادة التنافسية على الدينار

كانت البنوك الكويتية قد رفعت الفائدة على الودائع لأجل بالدينار بنسب متفاوتة تراوحت بين 0,125 و0,25٪ وذلك في خطوة لاحقة على تثبيت بنك الكويت المركزي سعر الخصم عند مستوى 2,75٪.

واكد مصرفيون ان الخطوة جاءت في اطار تحسين الهامش القائم لصالح الدينار الكويتي بين أسعار الفائدة على الودائع بكل من الدينار والدولار بعد الزيادات الثلاث السابقة في سعر الخصم منذ ديسمبر 2015 البالغ مجموعها 75 نقطة أساس.

ويقوم بنك الكويت المركزي بتوظيف الأدوات والإجراءات المتاحة كسندات البنك المركزي وإصدارات أدوات الدين العام نيابة عن الحكومة وعمليات التورق المقابلة لهما وعمليات السوق النقدي لتحفيز البنوك المحلية لتعزيز جاذبية وتنافسية العوائد على الودائع بالدينار لديها وبناء هيكل مناسب لأسعار الفائدة على الدينار يرسخ الدعامات الأساسية للاستقرار المالي وعلى النحو الذي يكرس سلامة ومتانة الأوضاع المالية لوحدات القطاع المصرفي والمالي المحلي بحسب بيان بنك الكويت المركزي الخاص بتثبيت سعر الخصم منتصف يونيو الماضي.

زيادة عائد سندات الدين العام لأجل سنة واحدة إلى 2٪ بدلاً من 1,75٪

59 مليون دينار قيمة الفائدة بربع نقطة على إجمالي الودائع القائمة

12 مليار دينار إجمالي إصدارات الدين العام وسندات التورق العام الماضي

41,4 مليار دينار حجم الودائع في البنوك المحلية

رفع الفائدة على سندات «التورق مقابل» إلى 1.75٪

الفوائد الاضافية التي تدفعها الحكومة و«المركزي» على السندات	
اجمالي اصدارات الدين العام 2016 ــ 2017	3500
الفائدة الاضافية نتيجة زيادة ربع نقطة مئوية	8,75
اجمالي سندات التورق لعام 2016 ــ 2017	8310
الفائدة الاضافية نتيجة زيادة ربع نقطة مئوية	20,775
اجمالي الزيادة في الفائدة المدفوعة	29,525
كافة القيم بالمليون دينار	

الفوائد الاضافية التي تدفعها البنوك بعد زيادة الفائدة	
اجمالي ودائع القطاع الخاص	32036
ودائع القطاع الخاص دون فوائد	8490
الودائع التي يتم دفع فائدة عليها	23546
قيمة الفوائد الاضافية المدفوعة بعد الرفع	58,865
كافة القيم بالمليون دينار	

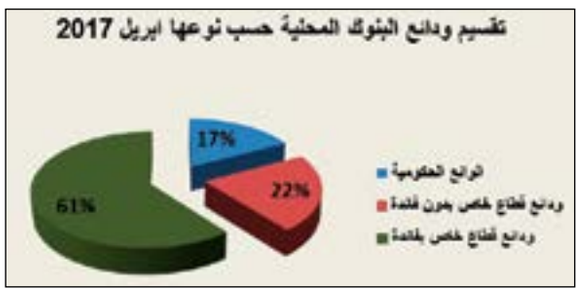

بقيمة 262 مليون دولار من بين 4 شركات قدمت عروضاً أكبر

«لارسن» الهندية تقدم أقل العروض لمشروع خط الأنابيب الخامس

محمود عيسى

قدمت شركة لارسن اند توبرو الهندية اقل العروض من حيث القيمة لمشروع مد خط الانابيب الخامس من شمال الكويت الى مدينة الأحمدي في الجنوب من بين 3 عروض تم تقديمها للمشروع الذي يقوم بدعم خطوط الأنابيب الثلاثة القائمة ويعمل بطاقة استيعابية تصل الى 1 مليون برميل يوميا حسبما ذكرت ميد أمس. وتبلغ قيمة العرض الذي قدمته الشركة الهندية 262 مليون دولار (ما يعادل 79,6 مليون دينار) فيما قامت شركة 3 سي اليونانية بتقديم عرض بقيمة 312 مليون دولار وثالث العروض كان لشركة سايبم الايطالية والتي قدمت عرضا وصلت قيمته الى 345 مليون دولار واخيرا شركة البترول الوطنية الصينية التي قدمت عرضا بقيمة 367 مليون دولار. تم تأهيل 17 من الشركات العالمية للقيام بالمشروع الذي سيقوم بنقل النفط الخام من مناطق الانتاج في الشمال الى الموانئ الجنوبية للتصدير. ويتضمن المشروع القيام بجميع الأعمال المرتبطة بالمشروع من مباني التحكم وأجهزتها وأعمال البنية التحتية والمحطات والمعدات المستخدمة واي تعديلات او ترقيات او مرافق. وتسعى الكويت الى تحسين البنية التحتية ومرافق النقل للنفط الخام وكذلك امكانيات التخزين والتصدير في الوقت الحالي من خلال خطة تطوير تضاهي امكانيات الانتاج المستهدفة والتي تصل الى 4 ملايين برميل بحلول 2020 حسب تأكيدات شركة نفط الكويت. واشارت ميد الى ان تطوير خط الانابيب الخامس يأتي بالتزامن مع تطوير المركز الـ 32 بقيمة تصل الى 1,65 مليار دولار والذي تم التعاقد على تطويره مع شركة بتروفاك البريطانية من اجل تطوير انتاج حقل برقان والذي يقع في الجنوب الشرقي منه.

يتضمن المشروع القيام بجميع الأعمال المرتبطة بمباني التحكم وأجهزتها وأعمال البنية التحتية

مدير الاستثمارات بـ «بوبيان للبتروكيماويات» يبيع 200 ألف سهم

أعلنت شركة بوبيان للبتروكيماويات عن بيع مدير الاستثمارات لديها 200 ألف سهم أمس بسعر 546 فلسا للسهم الواحد وذلك بحسب افصاح الشركة للبورصة أمس. ويتراوح سعر سهم الشركة في اخر 4 جلسات بين 540 و580 فلسا.

يتوزع هيكل ملكية شركة بوبيان للبتروكيماويات بين شركة ابناء مبارك الدبوس للتجارة بنسبة 5,5٪ والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بنسبة 6,56٪ واولاد علي الغانم للتجارة بنسبة 5,45٪.

«نور للاستثمار» تسوي مديونية بـ 6,9 ملايين دينار

قامت شركة نور للاستثمار بتسوية إحدى مديونيتها البالغة 6,9 ملايين دينار مع أحد البنوك المحلية. وأشارت «نور» في بيان للبورصة، إلى أن التسوية نتج عنها تحقيق أرباح قدرها 2,06 مليون دينار، ستظهر نتيجتها في البيانات المالية للفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2017.

بنمو 6,4٪.. ويمثل 7٪ من الناتج المحلي الإجمالي لدول الشرق الأوسط

280 مليار دولار حجم الإنفاق على البنية التحتية بالمنطقة في 2018

يبدو أن الانفاق على قطاع البنية التحتية سيستحوذ على جزء كبير من انفاق الحكومات بدول المنطقة، حيث يتوقع ان يصل الانفاق على هذا القطاع الى 280 مليار دولار بحلول 2018، وبنسبة نمو 6,4٪، ويستحوذ هذا الانفاق على 7,3٪ من الناتج المحلي الاجمالي لدول الشرق الاوسط، وذلك بحسب تقرير حديث لابحاث «بي إم أي».

ويتحدث التقرير عن ان الحكومات بدول المنطقة توجه جزءا كبيرا من استثماراتها الى البنية التحتية، حيث شهد الانفاق على قطاع البنية التحتية بالشرق الاوسط خلال 2016 نحو 235 مليار دولار، وفي العام الحالي يقدر الانفاق بنحو 255 مليار دولار.وتتحدث ابحاث «بي إم أي» عن استمرار ارتفاع الانفاق على البنية التحتية بدول المنطقة الى 366 مليار دولار بحلول العام 2021، ولكنها ستشهد تباطؤا في النمو خلال الاعوام المقبلة، فيما ستزيد نسبة هذا الانفاق الى الناتج المحلي الاجمالي لدول المنطقة من 7,2٪ خلال العام 2017 الى 7,7 في العام 2021.

وأوضح التقرير أن أسواق البنية التحتية في دول الخليج توفر أفضل توازن بين الفرص القوية وبيئة الاعمال منخفضة المخاطر إقليميا وعالميا، حيث ينعكس ذلك على سيطرتهم على أهم نقاط مؤشرات «بي إم أي» للمخاطر، وذلك على مستوى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وعلى المستوى العالمي.

وتوقع أن يبدأ الانتعاش في اقتصادات المنطقة خلال 2017 واستمرارا في العام 2018 في ضوء ارتفاع النفط، حيث يتوقع أن يبلغ خام برنت 57 دولارا للبرميل خلال العام 2017، الأمر الذي سيخفف من الضغط وموازنات الحكومات بالمنطقة.